

غدا السبت : مظاهرة احتجاجية بعد هدم مخزن في حي الظهرات في عرعة



هكذا بدأ منظر المخزن بعد هدمه

من صالح معطي مراسل صحيفة بانوراما

أسفر الاجتماع الطارئ، الذي بادر اليه مجلس محلي عرعة - عارة، وشارك فيه رؤساء سلطات محلية من منطقة وادي عارة، بالتعاون مع اللجان الشعبية، منتصف الأسبوع، الى الاعلان عن تنظيم مظاهرة يوم غد السبت، وذلك بعد هدم مخزن في حي الظهرات في عرعة. وعبر رؤساء السلطات المحلية، المشاركون في الاجتماع، عن "استنكارهم وامتعاضهم الشديد لعملية الهدم"، مشيرين الى

ان "هذه الأعمال التي تقوم بها السلطات، تتعارض مع مبادرات السلطات المحلية العربية في وادي عارة بتعجيل المخططات الخاصة بالتقدم بالخرائط الهيكلية للبلدات العربية والمخططات الاخرى". وأقر المجتمعون، اضافة الى تنظيم مظاهرة، التوجه الى مكتب محامين مختص بهدف تبني مثل هذه الإشكاليات، وتقديم الاعتراضات ضد المؤسسات المسؤولة بهدف منع القيام بعملية هدم اضافة، كذلك، اتفق المجتمعون بأن يقوم رؤساء السلطات المحلية بتوجيه رسائل شديدة اللهجة للجنة

اللوائية للتخطيط والبناء في حيفا، يستنكرون من خلالها عملية الهدم في حي الظهرات، وكذلك لمعارضة ورفض أية عملية هدم قد تتعرض لها أية بلدة من البلدات العربية. وفي حديث لمراسل صحيفة بانوراما مع رئيس مجلس محلي عارة - عرعة المحامي مضر يونس قال: "بلدة مثل عرعة يوجد فيها حوالي 2000 منزل غير مرخص، ونحن نعمل على اصدار تراخيص لها".

واضاف يونس: "المبنى الذي تم هدمه كان بمراحل متقدمة من اجل اصدار ترخيص له، لكننا فوجئنا بهذا القرار التعسفي وهدمه بحضور قوات كبيرة من الشرطة".

أهال من اللد ينظمون وقفات احتجاجية أمام مبنى البلدية وبيت رئيسها ضد هدم البيوت



يرفعون اللافتات خلال المظاهرة

من حسين العبرة مراسل صحيفة بانوراما

البناء غير القانوني يمس بالتخطيط وتطویر الاحياء العربية، وبراءة السكان، وبشكل خاص أنه في قسم كبير من المرات فان الحديث يدور عن مبان غير قانونية بنيت على بنى تحتية بلدية، مثل المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، شوارع وطرق، ووقف البناء غير القانوني هو فقط يتيح المجال أمام تطوير التخطيط في الاحياء العربية".

كما قال المتحدث بلسان بلدية اللد: "من يريد أن يجبي ثمننا سياسيا وان يحرض ويحصل على أصوات في الانتخابات هم أعضاء المجلس البلدي العرب الذين لا يقولون الحقيقة للسكان. من جهة قالوا في الماضي أنهم مع القانون والنظام في اللد وتعهدوا من أجل العمل سويا مع البلدية من أجل وقف البناء غير المرخص، وقدموا "كلمة شرف"، لكنهم من ناحية ثانية يحرضون ويفعلون العكس تماما. معهم وبدونهم سنوات تحسّن جودة الحياة في الوسط العربي في اللد. ومن المثير للاهتمام ما يقترح أعضاء البلدية العرب لحل المشكلة! سكان اللد كلهم، ليس مهما ما هو دينهم أو جنسهم أو أصلهم، يستحقون جودة حياة. كلهم يستحقون الحصول على نفس الحقوق، وفي نفس الوقت كل سكان المدينة ملزمون بالحفاظ على قوانين دولة اسرائيل".

واستطرد المتحدث بلسان البلدية يقول: "ضائقة السكن في الاحياء العربية قضية معروفة للبلدية، ولذلك هي تعمل اليوم بشكل غير مسبوق، من أجل وضع حلول باستثمار مئات ملايين الشواقل من أجل تقليص الفجوات وبناء أسس للمساواة والعمل لتطوير أحياء جديدة وإيجاد حلول سكنية مع توفير ظروف لشق الشوارع ومد البنى التحتية وتخصيص مساحات لإقامة مبان جماهيرية وتعليمية بمعايير لا تقل عن اي حي سكني آخر في اللد".

ومضى المتحدث بلسان بلدية اللد يقول: "المذكور يشمل، خطة" برديس شنير" التي صودق عليها في اللجنة اللوائية. مع نهاية التخطيط سيبدأ تنفيذ بنى تحتية بميزانية تبلغ حوالي 40 مليون شيقل، وهذا يشمل بنى تحتية للمياه والصرف الصحي، اضاءة، ملاعب، شوارع وما شابه، الا أن الأمر يتطلب وقف كامل للبناء غير القانوني".

وخلص المتحدث بلسان بلدية اللد الى القول: "ان الموضوع المطروح أمامنا هذه المرة هو حول بناء جديد لا يمكن ترخيصه، أو مبان غير قانونية لم ينتهي العمل بها، والتي تم تداول ملفاتها في المحكمة على مدار سنة، وانا تم تسكين أشخاص بهذه المباني خلال الفترة التي تم بحث القضية في المحكمة، فان الأمر مناقض تماما لقرار المحكمة".

شهدت مدينة اللد، في الأيام الأخيرة، وقفات احتجاجية، بمشاركة عدد من الأهالي، وعلى رأسهم القيادات العربية من المدينة وخارجها، وذلك احتجاجا على سياسة هدم البيوت العربية في المدينة. ويتم تنظيم الوقفات الاحتجاجية أمام البلدية ومبنى الحاكم وأمام منزل رئيس البلدية يائير رفيفو أيضا. وقال المحامي عبد الكريم زبارقة عضو البلدية: "نقوم بوقفات احتجاجية ضد هدم البيوت العربية منذ أيام بشكل متواصل، وكانت وقفة احتجاجية أمام بيت رئيس البلدية".

وأضاف زبارقة: "رئيس البلدية ينوي هدم بيوت عربية رغم وجودها داخل الخط الأزرق، وذلك لكسب تأييد الشارع اليهودي اليميني قبيل الانتخابات، وهناك تقصير كبير في التخطيط والمشاريع".

ومضى زبارقة يقول: "اختار رئيس بلدية اللد ان ينفذ بعض اوامر الهدم في هذه الايام، في محاولة منه ان يهيج الشارع اليهودي اليميني ضد العرب، حيث نرفض اي عملية تنفيذية قبيل الانتخابات المزمع اجراؤها في 30.10.2018. رئيس البلدية لا يكتفئ لمشاكل العرب العالقة والشائكة من تنظيم الخارطة الهيكلية 1300/ لد، والتي ستحل بعضا من ضائقة السكن، بالاضافة الى ان العرب يعانون من عدم ربط بيوتهم بشبكة الكهرباء بحجة عدم الترخيص، ونعمل البلدية ووزارة المالية، والتي تضم دائرة التخطيط القطرية، المسؤولية عن الاستهتار واهمال حياة العرب في اللد خاصة".

وختم زبارقة حديثه بالقول: "رئيس بلدية اللد ما زال ينفذ اجندة البيت اليهودي المتطرفة ضد العرب، ويضيق الخناق علينا، وينتقم من القيادات العربية الفاعلة، ونحن بدورنا لن نرضخ ولن نتهاون بالدفاع عن بيوتنا ونيل حقوقنا. ونؤكد على استمرار الوقفات الاحتجاجية في المدينة".

تعقيب الناطق بلسان بلدية اللد

من جانبه، عقب المتحدث بلسان بلدية اللد على الموضوع، قائلا: "بلدية اللد تعمل على فرض قوانين التخطيط والبناء، بدون تفريق، في الوسطين العربي واليهودي، وبلدية عصرية فانها تعمل فقط حسب القانون".

وتابع المتحدث بلسان البلدية يقول: "اليوم، التوقيع على اوامر الهدم ليس بيد رئيس البلدية، انما هو من صلاحيات مهندسة البلدية، وهي تتخذ بناء على معايير مهنية وموضوعية فقط، حيث ان

سلطة تعداد السكان والهجرة



توجه لتلقي ملاحظات الجمهور

يتوقع ان يطرأ في الاشهر القريبية تغيير في نظام الجباية ودفع رسوم المرضى للعاملين الفلسطينيين الذين يشتغلون في اسرائيل حسب القانون.

كجزء من هذا التغيير تتوقف سلطة الاسكان والهجرة (فيما يلي - السلطة) عن جباية رسوم مرضى من مشغلي الفلسطينيين وتعيد لكل مشغل لديه رخصة تشغيل ساري المفعول وفعال رسوم المرض التي خصصت من طرفه لكل عامل ما يزال يشتغل عنده مع خصم رسوم المرض التي دفعت لكل عامل في مجرى فترة تشغيله.

بالنسبة للأموال الزائدة التي جبيت من مشغلي سابقين من العمال الفلسطينيين الذين يشتغلون اليوم ولم تدفع بالفعل للعمال مقابل أيام العمل، او انها جبيت من عمال لا يشتغلون اليوم، يفحص اليوم طاقم مكتبي باشتراك ممثلي سلطة السكان والهجرة ووزارة المالية ومنسق الاعمال الحكومية في المناطق، ووزارة القضاء، ووزارة العمل والرعاية والخدمات الاجتماعية، أعمال الحكومة في المناطق ووزارة القضاء، ووزارة العمل والرعاية والخدمات الاجتماعية، استخدامات ممكنة لصالح عمال فلسطينيين ممن يعملون حسب القانون في اسرائيل، وينقل توصياته للحكومة.

من بين الاستخدامات التي يفحصها الطاقم المكتبي، تؤخذ الاستخدامات التالية:

- ضمان الموازنة التخمينية في صندوق التقاعد الخاص بالعاملين الفلسطينيين التي تديرها السلطة، او زيادة حقوق العاملين الاعضاء فيها وتمويل الانتقال لادارة الصندوق بواسطة صندوق تقاعد خارجي.
- تطوير المعايير التي يدخل العاملين الفلسطينيين عن طريقها الى اسرائيل.
- اعدادات مهنية للعاملين الفلسطينيين.
- تحديث جهاز تخصيص تصاريح دخول لعاملين فلسطينيين.

بهذا تدعو سلطة الاسكان والهجرة الجمهور لتحويل اقتراحات وملاحظات تخص الاستخدامات المذكورة، وكذا لتقديم اقتراحات موضوعية اضافة والتي تنقل الى اختبار الطواقم المكتبية المذكورة. يجب تقديم الرد كتابيا حتى يوم 16.7.2018 بواسطة بريد الكتروني: jss@sa.piba.gov.il يطلب الاشارة في خانة الموضوع بالبريد الالكتروني: "استخدامات لصالح عمال فلسطينيين".

الرد الذي يقدم سيحدد الى 3 صفحات على الأكثر، ويحول لاختبار الطاقم المكتبي. من أجل إزالة الشك، يوضح بهذا انه ليس في هذا التوجه لتلقي ملاحظات الجمهور ما يشكل التزاما لتبني فحوى التعامل، كله او قسم منه.